

نواجه النساء العديد من التحديات الاقتصادية عند الطلاق في كثير من الأحيان. وبالرغم من أن ذلك يحدث في معظم بقاع العالم، بغض النظر عن الأحكام الدينية والقانونية السائدة، إلا أن المشكلة تظهر أكثر جلاءً في الدول التي تطبق قوانين الأسرة الإسلامية.

غالبًا ما تأتي التحديات التي تمثلها قوانين الأسرة الإسلامية متمثلة في أمور مثل النفقة خلال فترة العدة، أو مؤخر الصداق، أو قضية استرداد المهر التي نجدها في بعض أشكال الطلاق، أو في نفقة المتعة، أو في القضية الأكثر صعوبة وهي قضية تقسيم الثروة المملوكة لأحد الزوجين أو لكليهما معًا. وقد يواجه كلا الزوجين صعوبات مالية كبيرة جراء الطلاق، ولكننا غالبًا ما نجد الزوجات أكثر معاناة نتيجة لغياب العدالة في كثير من المجتمعات.

تحصل النساء في معظم المجتمعات على أجور أقل من الرجال، كما يزيد تواجدهن في قطاعات العمالة غير الرسمية أو في القطاعات الأقل رواتبًا عن الرجال. كذلك نجد في معظم المجتمعات أن النساء إما يمتلكن ثروات أقل أو أنهن مضطعات بالمسؤولية الأكبر في إدارة المنزل والعناية بالأطفال وغيرهم من أفراد الأسرة، أو أنهن يواجهن الظرفين معًا. ويعزز التراث الفقهي الإسلامي تلك الأوضاع، حيث يترسخ فيه مفهوم الزواج بوصفه علاقة تبادلية تقدم فيها الزوجة فروض الطاعة والتمكين، مقابل أن يقوم الزوج بالإنفاق والحماية. وهكذا نجد أن إسهام النساء الاقتصادي في الزواج أقل من الرجال، كما أنهن أكثر عرضة للضرر عند انفصام الزواج.

كذلك نجد في معظم المجتمعات أن النساء إما يمتلكن ثروات أقل أو أنهن مضطعات بالمسؤولية الأكبر في إدارة المنزل والعناية بالأطفال وغيرهم من أفراد الأسرة، أو أنهن يواجهن الظرفين معًا.

وبينما نجد قيمة المهور كبيرة جدًا في بعض الدول، مما يضمن للزوجة بعض المميزات أثناء الزواج، كما يحقق لها قدرًا ضئيلاً من الحماية حال الطلاق، إلا أن هذا الوضع قد يضطر النساء للبقاء رهينات الزواج، خشية فقدان الحق في المهر لو أنهن بادرن بطلب الطلاق (كما في حالة الخلع). أما في البلدان التي تنخفض فيها المهور، فما من ضمانات تحمي النساء من التخليق الأحادي من جانب الزوج ومن الدمار الاقتصادي الذي يتبعه.

يسيطر الكثير من الأزواج في الزيجات الإسلامية على الموارد المالية سواء سيطرة تامة أو شبه تامة، وذلك نتيجة البنى القانونية والأعراف الاجتماعية السائدة، إذ أن الأعراف السائدة تقضي غالبًا بأن يشتري الزوج الممتلكات باسمه وكذلك يوثقها باسمه. وتقر معظم الدول ذات الأغلبية المسلمة قواعد ملكية منفصلة تمكن كلا الزوجين من الاحتفاظ بالممتلكات التي اقتنأها كل منهما قبل أو أثناء الزواج باسمه، مما يجعل الأزواج يحتفظون بممتلكاتهم بعد الطلاق. ولكن في الوقت ذاته، تعجز قواعد الملكية المنفصلة تلك عن التعامل مع قيمة الجهود المعنوية التي يبذلها أحد الأطراف في سبيل اقتناء الممتلكات الزوجية، مثل تولي الزوجة الأعمال المنزلية، وتقديم الرعاية والدعم، وهي أمور تتيح لزوجها العمل وكسب العيش وامتلاك الثروة. يتسبب ذلك في إضعاف كفة النساء وجعلهن أقل حظًا عند تسوية الأوضاع الاقتصادية وقت الطلاق وهو ما يمثل تهديدًا اقتصاديًا لهن بعد الطلاق.



يجب أن تتسم التسويات المالية عند الطلاق بالقسط والإنصاف للرجال والنساء على حد سواء



نظرة عامة على القضية

ينبغي تسوية عدة أمور مالية عند إتمام إجراءات الطلاق. تتضمن تلك الأمور ما يلي:

تقسيم الممتلكات

وهو توزيع أية ثروات مملوكة لأبي من الزوجين على حدة، أو لهما معًا، بما فيها ملكية بيت الزوجية وحق السكن فيه. وعادة ما يتحدد هذا الأمر وفقًا لقوانين الدولة المتعلقة بالملكيات الزوجية. ففي الدول التي تقر انفصال الملكية الزوجية، تكون أية ثروات مسجلة باسم أحد الطرفين ملكية هذا الطرف وحده أثناء الزواج، سواء كانت تلك الثروات مملوكة قبل الزواج أو امتلكها أثناء الزواج، وهو الوضع الذي يستمر في حالة الطلاق. أما في الأنظمة التي تطبق قواعد الملكية المشتركة بين الزوجين أو الملكية الجماعية، فتذهب ملكية أية ثروات اقتناها أحد الزوجين أثناء الزواج إلى الزوجين معًا على التساوي ويجري تقسيمها بالتساوي عند الطلاق. كما أن هناك أنظمة مختلطة، تأخذ في الحسبان حجم الممتلكات المملوكة لأبي من الزوجين قبل الزواج أو تلك التي ورثها أي منهما أثناء الزواج أو حجم الممتلكات التي ساهم فيها أي من الزوجين. وتتبع معظم الدول ذات الأغلبية المسلمة، سواء بصورة معلنة أو ضمنية، نظام الملكية المنفصلة بوصفه النظام الأساسي في التعامل. وعلى الرغم من وجود قوانين تتيح نظرًا إبرام اتفاقات تنص على الملكية المشتركة أو الجماعية أو أي من الأنظمة المختلطة الأخرى، لا نجد لدى كثير من تلك الدول قوانينًا تنظم الاتفاقات حول الملكية.

نفقة الأبناء

عادة ما يكون الإنفاق على الأبناء القصر والبنات غير المتزوجات لزامًا على الأب، بغض النظر عن أي من الزوجين يتمتع بحقوق الحضانة. كما نجد أن معظم الدول تمارس آليات تنفيذ غير كافية في هذا الصدد، بل قد لا تقر أية آليات مطلقًا.

ويترتب على الآليات التي يتم بها تسوية وتنفيذ كل واحدة من النقاط السابقة، إما تحقيق الاستقرار المالي للمرأة والأبناء، أو جرهم إلى أزمات مالية.

نفقة العدة

وهي النفقة التي يدفعها الزوج للزوجة خلال فترة العدة (أو الانتظار) والتي تقدر بثلاث دورات شهرية (أي ثلاثة أشهر تقريبًا)، أو حتى تضع الزوجة حملها لو كانت حاملًا.



المهر

تحدد قيمة المهر وقت عقد الزواج ولكن يجوز دفعه على عدة أقساط (عاجلة أو آجلة). وفي معظم الأحيان تحتم القاعدة العامة أن يدفع الزوج مؤخر الصداق (المهر الآجل) للزوجة عند انفصال الزواج على أقصى تقدير. ولكن هناك بعض أشكال للطلاق (مثل الخلع) تحتم تنازل الزوجة عن بعض المهر أو كله مقابل إنهاء الزواج.



نفقة المتعة

وهي عبارة عن تعويض يدفعه الزوج عند وقوع بعض أشكال انفصال الزواج (مثل الطلاق والتطليق وبعض حالات الفسخ والتفريق كما وردت في ملخص السياسات رقم ٤، الذي أصدرته «مساواة» عن الطلاق) وذلك وفقًا للآية ٢٤١ من سورة «البقرة». وقد تكون نفقة المتعة مبلغًا من المال يدفع مرة واحدة أو تؤدي على مدى زمني طويل.



لماذا ينبغي الاهتمام بهذه القضية

يجب إصلاح آليات التسوية المالية عند الطلاق لتصبح أكثر عدلاً وإنصافاً للأسباب الآتية:

تقر لجنة «القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء» التابعة للأمم المتحدة، أن النساء «عادة ما يتحملن عبئاً أكبر من الرجال عند انهيار الأسرة... وقد أظهرت الأبحاث التي أجريت في بعض الدول، أن الرجال عند الطلاق أو الانفصال أو كليهما يواجهون خسائرًا في الدخل أقل من النساء بل قد لا تكون خسائر تذكر، في حين أن كثيرًا من النساء يعانين من انخفاض كبير في دخل الأسرة وبتزايد اعتمادهن على برامج المعونات الاجتماعية في حالة توافرها. (CEDAW General Recommendation ٢٩, paras. ١, ٤).



يوقع الطلاق بالنساء ضررًا أكبر بكثير من الضرر الواقع على الرجال.



تحصل النساء في المتوسط، على أجور أقل من الرجال بصفة عامة. كما يشيخ توظيف النساء في الأعمال ذات الأجور الأكثر انخفاضًا أو في القطاعات غير الرسمية أكثر من الرجال. كما لا تشيخ ملكية النساء للأصول في مقابل شيوع امتلاك الرجال للأصول. وأخيرًا فغالبًا ما نجد الأسر التي تنفق عليها النساء أسرًا فقيرة. (UN Women, ٢٠١٨).

تواجه النساء أعباءً اقتصادية أخطر بكثير من تلك التي يواجهها الرجال.

ترتفع قيمة المهور في بعض الدول والثقافات مما يمنح الزوجة قدرًا من الأمان الاقتصادي أثناء الزواج. ولكن قد تجد الزوجة نفسها مضطرة لإعادة المهر أو التنازل عن أي مؤخر صفاق إذا كانت هي من بادرت باتخاذ إجراءات الطلاق، وهو ما يترك الزوجة دون أية خيارات اقتصادية مجدية. كما نلاحظ انخفاض المهور في بعض الثقافات وهو ما يجرد النساء من القدرة على التفاوض أو تحقيق الأمان الاقتصادي عند الطلاق.

لا يحقق المهر الأمان للزوجة دائمًا.

وبالرغم من ذلك فغالبًا ما ينفرد الأزواج بسلطة اتخاذ القرارات في الأمور المالية في الوقت الذي يحتفظون فيه بالقدرة على تطبيق زوجاتهم دون الرجوع إليهن. وغالبًا ما يكون دخل الزوجة غير مرئي، إما لأنه غير موثق، أو ينق على بنود استهلاكية، مثل الطعام والملبس ونفقات البيت وغيرها. في المقابل تبقى الممتلكات غالبًا في يد الزوج.

تقوم الكثير من النساء بالعمل وكسب الدخل الذي تساهم به في نفقات الأسرة أثناء الزواج



غالبًا ما ينص القانون أو تجري العادات على تسجيل الممتلكات باسم الزوج حتى لو كانت مشتراه ومملوكة بالتشارك بين الزوج والزوجة.

يؤثر ذلك على تقسيم الثروة عند وقوع الطلاق، وبخاصة داخل المجتمعات التي تتبع أنظمة الملكية المنفصلة.

حتى وإن كانت الزوجة لا تساهم في النفقات ماليًا فإنها غالبًا تضطلع بإدارة البيت أو رعاية الأبناء والعناية بأفراد الأسرة المسنين والمرضى إلخ أو القيام بكل ما سبق.

نادرًا ما يتم تعويض الزوجة ماليًا عن النشاط غير مدفوع الأجر الذي تؤديه في المنزل أثناء فترة الزواج، أو حتى الاعتراف بذلك النشاط، وهو نشاط يمكّن الرجل من العمل وكسب الدخل. كما لا يؤخذ هذا النشاط في الاعتبار أثناء تقسيم الثروة بعد وقوع الطلاق.

تغيير القوانين ممكن

بينما يرى بعض المهتمين بالفضية، أن القوانين القائمة تحقق الإنصاف لأنها تنص على استحقاق الزوجة للمهر عند الزواج، وعلى النفقة سواء أثناء الزواج أو خلال فترة العدة، فإن هذه القواعد المالية لا تضمن العدل والقسط للنساء عند وقوع الطلاق. يمكن تغيير قوانين الأسرة الإسلامية المتعلقة بالأمور الاقتصادية عند الطلاق، بل ويجب تغييرها بما يتماشى مع تعاليم الإسلام ومبادئ حقوق الإنسان والواقع العيش.

٣٣ يمكن تقسيم الممتلكات الزوجية مناصفة بين الزوجين حتى ولو كانت الزوجة قد تلقت مهرًا كبيرًا. يرى البعض أن حصول النساء على مهر يجعلهن غير مستحقات لحصة من الممتلكات الزوجية.

ولكننا نجد فقهاء ومحاكم يؤكدون على أن هذين الأمرين منفصلان، لأن المهر مترتب على الزواج، أما تقسيم الممتلكات فلا يحدث إلا عند الانفصال أو الطلاق (Sait, ٢٠١٦). وتبيح بعض التشريعات تقسيم الممتلكات الزوجية حين يتخذ الرجل زوجة ثانية؛ وذلك حتى تضمن حماية عادلة للزوجة الأولى التي قضت سنوات أطول في العلاقة الزوجية.

٤ يقر تراث الفقه الإسلامي مفهوم المساهمات التي تقدمها المرأة لبيتها ورعايتها للأبناء.

تذهب بعض كتب الفقه القديم إلى أنه ما من إلزام على المرأة بأن تؤدي أعمال المنزل أو تربي الأبناء، بل وأنها مستحقة للأجر المادي نظير إرضاع الأطفال. وتطبق قوانين الأسرة في بعض الدول الإسلامية هذه الأحكام الفقهية. فعلى سبيل المثال، نتج عن إصلاح القوانين الذي قامت به المغرب في عام ٢٠٠٤ تخصيص نفقة إضافية للزوجة نظير إرضاع أطفالها. كذلك يمكن للقاضي في بعض الدول أن يقسم الممتلكات الزوجية تبعًا لما هو مالي وكذلك المساهمات غير مدفوعة الأجر التي قدمها كل من الزوجين. على سبيل المثال، يجوز للنساء في إيران عند الطلاق الحصول على تعويضات مالية نظير الأعمال المنزلية التي قمن بها أثناء الزواج (Musawah, ٢٠١٨).

١ يجب تطبيق المبادئ الأساسية التي تحكم الطلاق مثل الاحترام والقسط والرحمة والفضل، على التسويات التي تتم في الأمور المالية.



تمثل تسوية الأمور المالية جزءًا من عملية الطلاق، وينبغي أن تتم تبعًا لنفس القيم التي تحكم عملية الطلاق ذاتها وهي قيم الاحترام والأمانة والإنصاف. ويحث القرآن الزوجين على اقتفاء أحد المسلكين: «فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان» («البقرة»: ٢٢٩) وكذلك الحفاظ على «الفضل» بين الزوجين («البقرة»: ٢٣٧). كما يرد في سورة البقرة أمرًا واضحًا للرجال: «أمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن ضرارًا لتعتدوا» («البقرة»: ٢٣١).

٢ يحث القرآن المؤمنين على الإنفاق على الزوجة والزوجات السابقات بالإنصاف، مؤكدًا على ضرورة أن يكون هذا الإنفاق ملائمًا ومشمولًا بقيم الاحترام والفضل.

تنبي القوانين المعاصرة على مزيج من الفقه القديم والقوانين الاستعمارية والعادات والتقاليد (Sait, ٢٠١٦) وهي مصادر تخضع للفهم البشري وظروف وإجراءات صياغة القوانين. ولهذا فهذه القوانين المعاصرة ليست مقدسة، بل ويمكن تغييرها لتصبح أكثر عدالة وإنصافًا.

بعض التزامات حقوق الإنسان الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية عند الطلاق:

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة ١٦(١): «الدول الأطراف... تضمن على أساس المساواة بين الرجل والمرأة... (ج) نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه.»

توصيات عامة ملحقه باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٢١ و ٢٩): «يجب على الدول الأعضاء ضمان المساواة بين طرفي الزواج في عملية تقسيم كافة الممتلكات المكتسبة أثناء الزواج، سواء أثناء الزواج أو بعد انحلاله. وعلى الدول الأعضاء الاعتراف بقيمة المساهمات التي ساعدت في اقتناء تلك الممتلكات أثناء الزواج، سواء المباشرة منها أو غير المباشرة.»

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مادة ١٦(١): «للرجل والمرأة... حق التزوج... وهما متساويان في الحقوق لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله.»

العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، مادة ٢٣(٤): «تتخذ الدول الأطراف... التدابير المناسبة لكفالة تساوى حقوق الزوجين وواجباتهما لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله.»

أين حدثت الإصلاحات

اتخذت عدة دول تدابيرًا تضمن العدل والقسط للرجال والنساء في مجال الحقوق الاقتصادية عند الطلاق:

الجزائر:

إذا وجد القاضي أن الرجل قد طلق زوجته بطريقة اعتباطية أو ظالمة أو غير منطقية، أو أن الزوجة قد تعرضت للأذى أثناء الزواج، يحق له إلزام الزوج بتعويضها عن الطلاق أو عن الضرر الذي تعرضت له، بالإضافة إلى النفقة التي عليه دفعها للزوجة في فترة العدة.

سنغافورة:

تحصل الزوجة في معظم الحالات على نفقة متعة حتى وإن كانت هي التي بادرت بطلب الطلاق أو تكون أتت أفعالاً «غير مقبولة». وعادة لا تقبل المحكمة بدفوع نشوز الزوجة كذريعة لحرمانها من نفقة المتعة.

تونس:

إذا وجدت المحكمة أن الزوجة قد تعرضت للأذى أثناء الزواج، تحكم لها بالنفقة والتعويض المستحقين وقت وقوع الطلاق. وتأتي النفقة والتعويض في صورة دفعات شهرية تستمر حتى زواج المرأة مرة أخرى أو وفاتها أو انتفاء حاجتها إلى النفقة. ويتحدد مبلغ النفقة والتعويض بناءً على المستوى المعيشي الذي كانت الزوجة معتادة عليه أثناء الزواج.

إيران:

وفقاً لقانون حماية الأسرة لعام ٢٠١٣ والذي يتماشى مع القانون المدني، يحق للمحكمة إرغام الزوج على دفع «أجرة المثل» لزوجته نظير الأعمال المنزلية التي قامت بها أثناء الزواج. وتحدد المحكمة هذه المبالغ شريطة ألا تكون الزوجة هي المطالبة بالطلاق وألا يكون الطلاق ناجماً عن خطأ اقترفته.

تركيا:

النظام السائد هو تقسيم الثروة والممتلكات التي تكونت أثناء الزواج.

تونس، المغرب، الجزائر:

تنص القوانين بوضوح على أنه يمكن للزوجين اختيار نظام الملكية الثروة الزوجية، يضمن لهما الملكية المشتركة للثروة المخصصة لاستخدامات الأسرة.

البحرين، فلسطين، تونس:

قامت هذه الدول بتأسيس صندوق يتحمل مسؤولية دفع النفقة التي تحكم بها المحكمة في حالة تهرب الزوج السابق أو الأب من الدفع.

نفقة المتعة:



بروناي، مصر، إندونيسيا، الأردن، كينيا، ماليزيا، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، سنغافورة، الإمارات:

يحق للمحكمة أن تلزم الزوج بدفع إهداء أو تعويض (نفقة متعة) لزوجته السابقة إلى جانب النفقة التي يتعين عليه دفعها للإنفاق عليها خلال فترة العدة. وتختلف المبالغ بين دولة وأخرى، وقد تقدر على أساس ضعف أو عدة أضعاف من نفقة العدة، أو بحسب ما تراه المحكمة عادلاً ومقسطاً.

العراق، كينيا، فلسطين (الضفة الغربية)، سوريا:

إذا وجدت المحكمة أن الرجل قد طلق زوجته بطريقة اعتباطية أو ظالمة أو غير منطقية، يحق لها إلزامه بدفع تعويض للزوجة عن الطلاق، إلى جانب نفقة الإعالة التي يتعين عليه دفعها خلال فترة العدة.

'الأجر' مقابل أعمال المنزل:



أفغانستان (الشيعة):

يحق للمرأة أن تطالب بجزء من ثروة زوجها السابق كأجر، نظير أعمال المنزل التي قامت بها أثناء الزواج.

تقسيم الثروة الزوجية:



بروناي، ماليزيا، سنغافورة، إندونيسيا:

تتخذ هذه الدول نظام الملكية المشتركة أساساً للتعامل، حيث تقر باعتبار العمل المنزلي الذي تؤديه الزوجة أثناء الزواج ضرباً من المساهمة في تعزيز قدرة الزوج على اقتناء الممتلكات. ويحق للمحكمة الحكم بتقسيم أية ثروة اقتناها الطرفان أثناء فترة الزواج سواء بجهودهما المشتركة أو بجهد أحد الطرفين منفرداً، أو ببيع أي من تلك الممتلكات وتقسيم العائد بين الطرفين. وتبغاً لما إذا كان اقتناء الثروة تم بصورة فردية أو بجهد مشترك بين الزوجين، تحدد المحكمة مدى مساهمة كلا الطرفين بما في ذلك أية ديون يدين بها أحد الطرفين ويكون قد حصل عليها لمصلحة الطرفين معاً، وكذلك احتياجات الأطفال القصر. في ماليزيا، تعتبر

سنغافورة:

هناك عدة آليات تضمن التطبيق الناجح لأحكام دفع النفقة، تتضمن تخصيص محكمة معينة فقط بأمر النفقة بما يضمن الإسراع بأداء المطالبات وتنفيذ القانون، إلى جانب منح المحكمة حق فرض عدة إجراءات بحق المتنعين، وكذلك منح المحكمة الشرعية حق التوقيع بالنيابة عن الطرف الذي يرفض دون أسباب وجيهة، وبالرغم من صدور حكم محكمة ملزم التوقيع على المستندات اللازمة لبيع أو نقل ملكية بعض الممتلكات للطرف الآخر. كما أنه يتاح للنساء

تطبيق أحكام دفع النفقة:



كيف نضمن تحقيق العدالة

ينبغي اتخاذ خطوات تضمن العدل والقسط للأزواج والزوجات في الأمور الاقتصادية عند الطلاق. يقرر الأزواج أثناء فترة الزواج مدى مساهماتهم في علاقة الشراكة القائمة بينهما، ولهذا فلا ينبغي أن يضار أحد الأطراف أو أن يأخذ أكثر من حقه عند انتهاء الزواج. وهناك عدة سبل متاحة أمام الحكومات لتحقيق حصول الطرفين على تسوية اقتصادية تضمن لكل منهما أساسًا لحياة مستقرة. ومن هذه السبل:

إصلاح القوانين المتعلقة بالملكية الزوجية

لضمان إتاحة الخيارات أمام الزوجين وصياغة شكل من أشكال الملكية الجماعية ليكون هو الأساس، كذلك ضمان حصول الزوجين قبل الزواج على المعلومات الكافية عن الخيارات المتاحة أمامهما.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لرجال الدين، والمؤسسات المجتمعية، والأقارب والأفراد المساهمة في ضمان تحقيق قيم العدل والقسط والاحترام والمعروف والرحمة عند الطلاق.

إصلاح قوانين وإجراءات الطلاق

لضمان ألا يتلاعب الأزواج بالاختيارات المتاحة أمامهم في الطلاق أو بالإجراءات المعمول بها بصورة تدمر وضع الزوجة الاقتصادي، وأن يدفع الأزواج التسويات المالية قبل الطلاق، وأن يكون مؤخر الصداق ونفقة المتعة كافيان لضمان حياة مستقلة للمرأة بعد الطلاق، وأن يدفع الزوج هذه النفقات بالفعل. كذلك يجب ألا تضار الزوجة نتيجة التسويات التي تتم عند الخلع والذي يكون أحيانًا الخيار الوحيد أمام الزوجات.

يجب أن تتم تسوية الأمور المالية بالعدل والقسط للزوجين عند الطلاق

المبادئ العالمية لحقوق الإنسان

على الدول ضمان تحقيق المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء بما في ذلك الحقوق الاقتصادية سواء أثناء الزواج أو بعد انتهائه.

الواقع المعيش

يجب أن تنبني التسويات المالية على القسط بأن تأخذ في حساباتها المساهمات التي تقدمها النساء، سواء كانت نظير أجر أو بدون أجر، وأن تحول دون وقوع أية أضرار مالية جسيمة على النساء عند الطلاق.

ينبغي أن تكون التسوية المالية عند الطلاق عادلة ومقسطة.

قوانين الدول

تنص المواد المتعلقة بالمساواة وعدم التفرقة في قوانين الدول على تحقيق المساواة بين الرجال والنساء في أمور الزواج والطلاق.

تعاليم الإسلام

الاحترام والقسط والفضل هي المبادئ التي تحكم عملية الطلاق والأعراف المالية سواء أثناء الزواج أو عند الطلاق.

صادر عن «مساواة» عام ٢٠٢١

أصدرت هذه الوثيقة بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإقليمي للمرأة للدول العربية، وفي إطار برنامج «رجال ونساء من أجل المساواة بين الجنسين» الذي تموله الوكالة السويدية للتنمية الدولية. الرؤى المطروحة تعبر عن وجهة نظر «مساواة» ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر أي من الممولين.

يسمح بنسخ أي جزء من هذا الإصدار أو إعادة نشره أو اقتباسه أو تخزينه على نظم الأرشيف أو نقله في أي شكل أو بأي وسيلة بغرض تلبية احتياجات محلية بشرطه غياب أية نية في جني الأرباح المادية، وأن يشار إلى «مساواة» في أية إصدارات تنسخ العمل أو تعيد نشره أو تقتبسه أو ترجمه بوصفها مصدر المادة المستخدمة. ويجب إرسال نسخة من أي عمل يعيد طبع هذا النص أو يقتبسه أو يترجمه إلى «مساواة» على عنوانها الموجود على الموقع www.musawah.org

www.musawah.org | musawah@musawah.org | FB/IG: [musawahmovement](https://www.facebook.com/musawahmovement) | TWITTER: [@musawah](https://twitter.com/musawah)



musawah

نحو تحقيق المساواة في الأسرة

هذا الملخص للسياسات جزء من سلسلة من الملخصات التي تتناول قضايا هامة في قوانين الأسرة المسلمة وهي متاحة على موقع مساواة: www.musawah.org للحصول على معلومات عامة تخص زواج الأطفال، ومعرفة المراجع التي تحتوي على هذه المعلومات، يمكن زيارة صفحة الملخصات على موقع «مساواة».